الغانم يرفع الجلسة بعد اعتذار الحكومة عن الحضور

امتعاض نيابي من رفع الجلسة «تصوير : صالح محمد»

و«كتلة الـ 31 نائبا» ترفع الأحداث إلى الأمير لاتخاذ ما يراه سموه في هذا الشأن

جلسات المجلس رفعت 30 مرة بسبب عدم وجود الحكومة في عهد عدة رؤساء بالفصول التشريعية السابقة

لن أكون أول رئيس يعقد الجلسة دون حضور وزاري بتاريخ البرلمان فهذا لا يجوز

الحجرف: عدم حضور الحكومة الجلسة الخاصة مخالف لنص المادة «97» من الدستور

النواب يبدون حنقهم على غياب الحكومة

مشاورات

القانون المقترح هو لرقابة القرارات الصادرة من السلطة التنفيذية في سحب أو إفقاد الجنسية وأستغرب أن يكون هناك تخاذل تجاه ذلك

مقاطعة جلسة طلبها 37 نائباً هروب مدبر وأمر خطير ولن نتخلى عن دورنا السياسي والبرلماني في حماية الدستور

عبدالكريم الكندري: الحكومة كانت تملك الحضور «فماذا تغير اليوم»؟! ..حكومة تكذب على شعبها وعذرها أقبح من ذنبها

السلاح الخطير الذي مورس ضد أناس من أبناء الأسرة الحاكمة، وعلى سياسيين وبرلمانيين وعلى تجار خالفوا بعض المتنفذين على مصالحهم التجارية.

وأكد أن هذا السلاح خطير تستخدمه الحكومة لإبعاد الخصوم السياسيين أو التجاريين.

وأوضح أن هناك طلباً مكتمل الأركان قدم من 37 نائباً إلا أن الحكومة لم تحضر، مؤكدا أن الذي يحدد انعقاد الجلسات هو المادة «97» من الدستور التي بينت كيفية انعقاد الجلسات بشرط حضور أكثر من نصف أعضائه.

أضاف أن المادة لم تميز بين وزير أو عضو بل فقط اشترطت حضور أكثر من نصف أعضاء المجلس، وحضور الحكومة هو لمعرفة ما يحدث داخل البرلمان، إلا أنها اتخذتها ذريعة وتتمسك بالمادة 116 من الدستور.

وبين أن هذه المادة تكلمت عن واجبات الحكومة رئيسا وأعضاء ولم تتكلم عن كيفية انعقاد الجلسات، مطالبا بعدم الخلط بين المادتين 116 و97 من الدستور.

وقال إن المشرع الدستوري المادة 106 لسمو الأمير لتعليق أعمال المجلس يقصد أن يكون هناك عذر دستوري بألا تحضر الحكومة، معتبراً أن عدم حضور الحكومة ممارسة غير صحيحة من الحكومة وتعطل البرلمان.

وبين أن الحكومة تمارس المادة 106 بهذه الطريقة، مؤكداً أن عدم حضورها مخالف للمادة «97» من الدستور.

وأكد أنه لا يجوز للعرف الدستوري أبدا أن يخالف النص الدستوري، مستدركاً بقوله» هذا هو ترتيب القواعد القانونية بأن النص مقدم على العرف».

أضاف أن هناك ممارسة خاطئة من قبل الحكومة وهو نوع من أنواع التهرب من إقرار هذا القانون المهم، لافتاً إلى أنه قام بتقديمه في المجلس السابق، وحصل على 27 صوتاً تقريباً والحكومة كانت بخيلها ورجلها ولم يغب منها شخص.

واكد أن هروبها مدبر وعدم حضورها الجلسة التي طلبها 37 نائباً أمر خطير، ولن نتخلى عن دورنا السياسي والبرلماني في حماية الدستور.

ووجه الحجرف رسالة إلى الشعب الكويتي بأن يتحمل مسؤولياته في كيفية اختيار نوابه الذين يدافعون عن إرادة الأمة ويحققون مصالح الأمة، كاشفاً عن بيان يتم صياغته موقع من مجموعة كبيرة من النواب.

من جهته قال النائب عبدالكريم الكندري أن الحكومة تملك ورئيسها الحضور كما حضرت الجلسة الخاصة الأخيرة المتعلقة بالكيان الصهيوني ولم يتم الاتفاق والتنسيق على قانون تجريم التعامل ووقفت الحكومة واعترضت وعاد القانون إلى اللجان.

متسائلا :»فماذا تغير اليوم؟! ..حكومة تكذب على شعبها وعذرها أقبح من ذنبها.

من ناحيته أكد النائب الدكتور عبيد الوسمي إن الجلسة الخاصة المقررة اليوم «أمس» تنعقد بنصاب الانعقاد، مشيرا الى أن التقرير الخاص بها يمكن إعداده على هامشها.

وأضاف ان التخلف عن الحضور في موضوع كهذا ليس له الا معنى واحد! وفي جميع الاحوال وتابع أن وضوح المسألة يغني عن الشرح .

وأضاف بعد هذه المهزلة العلنية يستحيل على الأمة القبول بهذه الحكومة والرئيسين فإهانة الشعب أمر لا يفترض القبول به احتراماً للأمة و دستورها والأمر لسمو الأمير لتصحيح مسار يستحيل دستوريا وواقعيا ان يكون مقبولاً لأحد.

وقال أن مؤامرة رفع الجلسة يجب أن يحاسب عليها كل من شارك في إهانة الشعب سواءً رئيسا للمجلس أو رئيسا للوزراء ومن سايرهم أو عاونهم في هذا النهج في أي موقع يكون

وصدر بيان عن «كتلة الـ 31 نائبا» رفعت فيه ما حدث من تعطيل حق الأمة في التشريع إلى الأمير لاتخاذ ما يراه في هذا الشأن.

وجاء في البيان ما يلي:»بعد أن أغلقت أبواب التعامل الدستوري الصحيح، وبعد قيام رئيس مجلس الأمة برفع جلسة 2021/6/3 مكتملة النصاب وعلى نحو يمنع الأمة من ممارسة أدوارها المنوطة بها رقابة وتشريعا، وذلك بعد الاعتداء الأول بذريعة ما يسمى بتأجيل الاستجوابات المزمع تقديمها، تم التمادي مجددا بتعطيل حق الأمة في التشريع فيكون بذلك قد ساهم واقعيا بإلغاء كل صلاحيات مجلس الأمة.

وتابع البيان: إن هذا المسلك الخطير المتعمد والذي تمثل بامتناع رئيس الحكومة عن حضور جلسة استكملت عناصر وجودها وفي موضوع يتعلق بأهم عناصر الهوية الوطنية وحمايتها إدراكا باتصال الأمر بمفاهيم المواطنة والانتماء. وحتى يتوقف استخدام الهوية الوطنية أداة للابتزاز والتهديد الذي لا يتفق مع قداستها وقيمتها في نفوس الأفراد، وحيث إن هذه الأعمال قد وقعت تحت نظر الأمة وبالمخالفة لكل الأطر الدستورية والسياسية والواقعية المعتبرة، وهو ما يعني اتفاق الرئيسين على منع الأمة من أدوارها في الرقابة والتشريع، وهو ما يمثل اعتداء مباشرا على حقوق الشعب وسلطاته.

لذا، فإننا لا نجد مخرجا إلا برفع الأمر لسمو أمير البلاد لاتخاذ ما يراه في هذا الشأن.»

وابتسامة من القلب

النواب يهمون بالخروج

مغادرة القاعة